

*أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي-دراسة قياسية-

Assessing the impact of foreign investment on domestic investment

برج راسوطة ريمة، طالبة دكتوراه السنة الثالثة، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، **University of Algiers3**، الجزائر.

رايح بوعراب، أستاذ محاضر أ، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، **University of Algiers3**، الجزائر.

تاريخ القبول : 2020/02/02

تاريخ الاستلام: 2019/12/18

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي، وإبراز الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز الاستثمار المحلي وتحقيق معدلات أعلى منه.

ومن أجل اختبار فرضيات الدراسة، قمنا ببناء نموذج قياسي، توصلنا من خلاله إلى وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي، إلا أن هذه العلاقة ليست قوية كون هنالك عوامل أخرى تؤثر في الاستثمار المحلي.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار المحلي.

تصنيف JEL: F21؛ G31؛ P45.

Abstract:

This study aims to show the effect of foreign direct investment on local investment, and outlines the foreign direct investment roles that play in stimulating domestic investment and growth rates. Also we built a standard measuring model of FDI, the study found a direct relationship linking foreign direct investment with local investment, but this correlation not strong enough as there are other factors that affect local investment.

Keywords: foreign direct investment ; domestic investment.

Jel Classification Codes : F21 ; P45; G31.

1. مقدمة:

منذ بداية القرن العشرين، تزايد الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد الدولي، ذلك لما يحققه من مزايا يمكن اكتسابها من وراءه باعتباره خطوة نحو اندماج اقتصاديات الدول في الاقتصاد العالمي، حيث عرف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة، بسبب تنامي ظاهرة العولمة، تتجلى أهميته في إنعاش مستويات نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال الدفع من طاقاتها الإنتاجية والتحسين من كفاءتها وأدائها. إن الحديث عن الاستثمار الأجنبي المباشر لا ينقطع بتاتا لكونه محرك أساسي لمحركات النمو الاقتصادي حيث نال ولا يزال ينال القدر الكافي من الاهتمام، سواء من طرف رجال الأعمال أو من طرف الاقتصاديين، أو من قبل الدول المتقدمة أو الدول النامية.

ولتحقيق معدلات مرتفعة من الاستثمار الأجنبي المباشر لابد من توفر محددات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر من عوامل اقتصادية، سياسية وتشريعية، حيث أدركت الجزائر كغيرها من البلدان النامية، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، وسعت لتهيئة مناخ ملائم له، كونه يعد أداة فعالة لتحفيز الاستثمار المحلي، وفي هذا الإطار عملت على تقديم حوافز وتسهيلات وإعفاءات من شأنها تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي من جهة أخرى. ومما تقدم ومحاولة منا معرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي، يمكن طرح الإشكالية التالية: ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في الجزائر؟

يتفرع عن الإشكال الرئيس، الأسئلة الفرعية التالية:

- ما طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي؟
 - إلى أي مدى يمكن أن يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر الاستثمار المحلي في الجزائر؟
- فرضيات الدراسة:

- من خلال الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية:
 - يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر عاملا من العوامل المحفزة للاستثمار المحلي في الجزائر.
 - توجد علاقة طردية بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر.
- أهداف الدراسة:

- نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:
- إبراز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي.
- تبيان أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز الاستثمار المحلي.

- عرض نتائج الدراسة وشرح العلاقة بين المتغيرات، ما يمكننا تقديم توصيات للجهات المعنية ومتخذي القرار.

منهجية البحث:

وللإجابة على إشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات، تم اعتماد المنهج الوصفي في السرد النظري لمختلف المفاهيم المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر، والمنهج القياس الاستنتاجي في تحليل البيانات لمتغيرات الدراسة للفترة الممتدة ما بين 1970-2017، من خلال استعمال برنامج SPSS 26.

هيكل البحث:

تم تقسيم هذا البحث إلى:

أ-الإطار النظري للاستثمار الأجنبي والاستثمار المحلي وطبيعة العلاقة بينهما.

ب-قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة 1970-2017.

2. الدراسات السابقة: تم إيجاز بعض الدراسات السابقة التي لديها علاقة بموضوع

الدراسة كالتالي:

■ دراسة يحيات ودحماني:

«محور العلاقة القائمة بين الاستثمار المحلي و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية خلال 1998-2012، الجزائر تونس و المغرب-».

سعت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة القائمة بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الفترة الممتدة من 1998 إلى 2012، ذلك باستخدام منهجية التكامل المتزامن من أجل تبين طبيعة العلاقة بينهما، وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد علاقة معنوية إيجابية على المدى القصير والطويل بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر، واستخلصت الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر محفز للاستثمار الأجنبي المباشر.

■ DENIS AND BART VERSPAGEN :

«Institutions, foreign direct investment, and domestic investment :crowding out or crowding in»

هدفت هذه الدراسة إلى تبين أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي خاصة في البلدان النامية، وتأثيره في تدعيم المتغيرات الاقتصادية المحلية، تحديدا الاستثمار المحلي والإنتاج المحلي، حيث أن الشركات المحلية تستفيد من تكنولوجية ومهارات الشركات الأجنبية، وتوصلت الدراسة إلى أن للاستثمار الأجنبي أثر إيجابي على الاستثمار المحلي في الدول النامية.

ونسعى من خلال دراستنا هذه إلى تبيان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2017.

3. الإطار النظري لمتغيرات الدراسة:

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر، مصدر مهم من مصادر التمويل الدولي، وعاملا مهما من العوامل المساهمة في النمو الاقتصادي، لما له من فوائد تعود على الاقتصاد الوطني، وسنتناول في هذا الجزء مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه، كما سنتطرق إلى شرح العلاقة بينه وبين الاستثمار المحلي.

1.3 الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه، تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعني، هذا بالإضافة إلى القيام بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني، في حالة الاستثمار المشترك. أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة الملكية المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة" (أبو قحف، 2003، ص:367).

أما البنك الدولي، فيرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو صافي تدفقات الاستثمار الوافدة، للحصول على حصة دائمة في الإدارة (نسبة 10 في المائة أو أكثر من الأسهم المتمتعة بحقوق التصويت) في مؤسسة عاملة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر. وهو عبارة عن مجموع رأس المال حقوق الملكية والعائدات المعاد استثمارها. وغير ذلك من رأس المال طويل الأجل ورأس المال قصير الأجل (عماري وبوزيدي، 2018، ص:213).

ويمكن إعطاء تعريف شامل للاستثمار الأجنبي المباشر، بأنه نوع من الاستثمار الدولي، فهو ذلك الاستثمار الذي يقيمه المستثمر الأجنبي خارج حدوده الجغرافية، ومن ثم يقوم بإدارته والإشراف عليه إما كلياً أو جزئياً، ونسبة تعطي له الحق في المشاركة في إدارة المشروع بغرض تحقيق الأرباح.

3.1.1 أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتعدد أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر باختلاف هدف المستثمر الأجنبي من جهة، والقوانين وسياسة البلد المضيف من جهة أخرى، وفيما يلي نتطرق إلى أهم أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر وهي:

3.1.1.1 الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:

في هذا النوع، يسيطر المستثمر الأجنبي سيطرة كلية على المشروع الاستثماري، ويعتبر من الاستثمارات المفضلة لدى الشركات المتعددة الجنسيات، باعتباره يسمح لها بالإدارة والإشراف والسيطرة الكلية، عكس الدولة المضيفة التي لديها مخاوف اتجاه هذا النوع بسبب الخوف من التبعية الاقتصادية (قريد، 2015، ص: 51).

3.1.1.3 الاستثمار المشترك:

يعرف الاستثمار المشترك على أنه، أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان (أو شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد إلى الإدارة والخبرة، وبراءة الاختراع والعلامات التجارية (أبو قحف، ص: 481)، وهو النوع الأكثر انتشاراً مقارنة بالأنواع الأخرى (هوام و لمزاودة، 2014، ص: 411).

3.1.1.3 الاستثمار في المناطق الحرة:

يهدف هذا النوع إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، من خلال إنشاء مناطق جذابة للاستثمار الأجنبي، تستفيد المشاريع الاستثمارية فيها من مجموعة من الحوافز والمزايا والإعفاءات، وتعمل من خلال قوانين خاصة منظمة لها (مرابط، 2019، ص: 186).

3.1.1.3 مشروعات أو عمليات التجميع:

هذه المشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (عام أو خاص)، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين، لتجميعها كي تصبح منتجا نهائيا (عماري وبوزيدي، 2018، ص: 215)، وفي معظم الأحيان خاصة في الدول النامية، يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع، وتدفق العمليات وطرق التخزين والصيانة... الخ، في مقابل عائد مادي متفق عليه.

3.2 العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي:

للاستثمار الأجنبي علاقة بالاستثمار المحلي، ولأكثر دقة، له أثر على الاستثمار المحلي، لكن هذا الأثر يختلف، فقد يكون إما تكميلي، إما إحلالي، بحيث يمكن أن يترتب على الاستثمار الأجنبي المباشر أثر غير مباشر على الاستثمار المحلي، وذلك في إطار المنافسة والتقليد ونقل التكنولوجيا، مما يؤدي إلى تفعيل هذا الأخير، عن طريق خلق مناصب شغل وخلق فرص استثمارية جديدة، من خلال إمداد المستثمر الأجنبي بمستلزمات الإنتاج من مواد خام ومنتجات نصف مصنعة، وهذا ما يدخل في إطار التكامل الرأسي والأفقي بين المستثمر الأجنبي

والمستثمرين المحليين، فيسمح هذا التكامل المقام عن طريق الاتصال و الاحتكاك بين العملاء، إلى التقدم الفني و التقني لدى الشركات المحلية فنحصل على منتجات محلية أحسن. ومن جهة أخرى، قد يكون للاستثمار الأجنبي المباشر أثر سلبي، يكمن في خروج المؤسسات المحلية من السوق، بسبب عدم قدرتها على الصمود أمام الشركات الأجنبية ذات المهارات العالية في تسويق منتجاتها ذات الجودة والعلامات التجارية والتكنولوجيا المتطورة، مما يؤدي إلى خروج المؤسسات المحلية من السوق، بالتالي تراجع الاستثمار المحلي. كما يكون له أثر غير مرغوب في حالة دخول مفرط للاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد، بحيث يؤدي ذلك إلى الطلب على العملة المحلية، ومنه زيادة سعر صرفها، وهذا ما يؤثر سلبا على القدرة التنافسية للسلع المحلية، حيث يصبح سعرها أعلى في السوق المحلية مقارنة بالخارج، مما يؤثر على تصدير هذه السلع. والأمر يختلف حسب نوع السلعة المقدمة في السوق، فإذا كانت سلعة جديدة فهنا لا يكون أي أثر للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي، والعكس في حالة ما إذا كانت سلعة منافسة، كذلك نوع الاستثمار الأجنبي يؤثر، ففي حالة قيام شركة جديدة، يكون التأثير أكثر حدة مقارنة باقتناء شركة موجودة من قبل.

وحسب تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية لسنة 2001 ، يمكن للشركات الأجنبية تحفيز وبعث الاستثمار المحلي، إذا توفرت عوامل ومقومات أساسية في الدولة المضيئة، وذلك عن طريق المنافسة الفعالة ونقل تقنيات المراقبة والتكنولوجيا الجديدة إلى الشركات المحلية، كما يمكن للشركات الأجنبية، تقديم المساعدة فيما يتعلق بطرق التسيير الحديثة إلى الشركات المحلية، هذا ما يساهم بدوره في زيادة كفاءتها ورفع مرد وديتها الإنتاجية، إضافة إلى ذلك فإن الشركات الأجنبية قد تتخذ قرارات مساعدة خاصة بالتجارة المعتمدة في الأسواق المحلية أو العالمية. (يحيات ودحماني، 2014، ص:63)

ولكن، يجب الإشارة إلى أن هذا الأثر يختلف من دولة إلى أخرى، وفي نفس الدولة يختلف من فترة إلى فترة فقد يكون في فترات إحلالي وفي فترات أخرى تكميلي، كما قد يكون محايد ونفس الشيء بالنسبة للدول حسب طبيعة المناخ الاستثماري السائد في الدولة.

4. الدراسة القياسية:

يتوقف أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي، على طبيعة العوامل و السياسات المتبعة في الدولة المضيئة، ومما سبق يظهر لنا أن للاستثمار الأجنبي علاقة بالاستثمار المحلي، هذا ما سوف نتأكد منه، من خلال القيام بإجراء دراسة قياسية باستخدام برمجيات spss26 من دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي، باستخدام بيانات تم الحصول

عليها من قاعدة البنك الدولي، كما سنحاول نمذجة الظاهرة وإعطائها صيغة رياضية، ومن ثم سنحاول الإجابة على الإشكالية.

1.4 التعريف بمتغيرات الدراسة:

*الاستثمار الأجنبي المباشر: الاستثمار الأجنبي هو ذلك الاستثمار الذي تكون أغلبية ملكيته رأسماله لشخص طبيعي أو اعتباري، يتمتع بجنسية دولة غير تلك المضيفة، ويتضمن التزاما طويل المدى ويكون للمستثمر دور فعال في إدارة الاستثمار. كما تعرفه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على أنه ينطوي تملك المستثمر الأجنبي حصة لا تقل عن 10 بالمائة من إجمالي راس المال أو حقوق التصويت (الحول وإبراهيم، 2018، ص 47).

*الاستثمار المحلي: يشمل الاستثمار المحلي جميع مجالات الاستثمار المحلية، وجميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلي وبغض النظر عن النوع أداة الاستثمار المستخدمة وبناء على ذلك يعتبر استثمارا محليا جميع الأموال المستثمرة داخل التراب الوطني من قبل المقيمين سواء مؤسسات أو أفراد أو أيا كانت أداة الاستثمار المستخدمة، عقار، أوراق مالية، ذهب، عملات أجنبية... الخ. (مطر، 2004، ص 20).

4. 2 قياس علاقة الارتباط بين المتغير المستقل والممثل بالاستثمار الأجنبي المباشر والمتغير التابع المتمثل بالاستثمار المحلي:

باستخدام برنامج spss26، وباتباع طريقة المربعات الصغرى في تحليل الانحدار الخطي البسيط، بحيث أن المتغير المفسر هو الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغير المفسر هو الاستثمار المحلي بحيث أن:

H_0 : لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (الاستثمار الأجنبي المباشر) و المتغير التابع (الاستثمار المحلي) عند مستوى معنوية 0.05.

H_1 : توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (الاستثمار الأجنبي المباشر) و المتغير التابع (الاستثمار المحلي) عند مستوى معنوية 0.05.

الجدول رقم 01: الارتباط الخطي

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	0,813 ^a	0,660	0,653	5397707516,95462

a. Prédicteurs : (Constante), الاستثمار الأجنبي المباشر,

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

يتبين من خلال الجدول أعلاه، أن قيمة معامل الارتباط R هي 0.813، معناه أن 81% هي قيمة الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل، أي أن الارتباط طردي قوي، أما R^2 هو معامل التحديد وقيمته تساوي 0.66، بمعنى أن 66% من التغيرات الحادثة في الاستثمار المحلي ناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما 34% فهي عبارة عن المتغيرات الأخرى المفسرة للاستثمار المحلي مثل النفقات الحكومية، الحوافز الضريبية، القوانين والتشريعات، معدل التضخم، الناتج المحلي... الخ.

الجدول رقم 02: جدول تحليل تباين الانحدار ANOVA

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	2,604	1	1,691	89,380	0,000 ^b
	de Student	1,340	46	29135246438		
	Total	3,944	47			

a. Variable dépendante: الاستثمار المحلي

b. Prédicteurs : (Constante), الاستثمار الأجنبي المباشر,

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول، أن قيمة اختبار فيشر تساوي 89.38 ، وهي أكبر من القيمة المحدولة عند مستوى معنوية 5 %، بحيث قدرت القيمة الاحتمالية sig ب0.000، بمعنى نرفض الفرضية الصفريّة H_0 ونقبل H_1 الفرضية البديلة، أي وجود أثر ذو دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي.

الجدول رقم 03: نتائج تقدير النموذج

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
1	(Constante)	B	Erreur standard	Bêta	2,111	0,000
		1984324496,027	940094858,0033			
	الاستثمار الأجنبي المباشر	27,960	2,957	0,813	9,454	0,000

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه، يمكن التعبير عن العلاقة بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر وفق النموذج التالي:

$$ID=1984324496,027+ 27,96*IDE$$

فمن خلال النتائج المتحصل عليها أعلاه، يمكن القول أنه يوجد علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي و الاستثمار المحلي نظرا للإشارة الموجبة لمعامل الانحدار، حيث أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر ب 1% يؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي ب 27,96% وأن الاستثمار المحلي يتغير بقيمة 1984324496,027 بدون تأثير الاستثمار الأجنبي عليه، وهذا ما يعنى أن للاستثمار المحلي محركات أخرى.

5. الخلاصة

توصلت الدراسة القياسية إلى أنه يوجد علاقة معنوية إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي، ومنه الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر محفز من محفزات الاستثمار المحلي في الجزائر، ولكن باعتبار حجم هذه التدفقات ليس كبير جدا فان هذا الأثر ليس قوي جدا وأن هنالك عوامل أخرى محركة للاستثمار المحلي في الجزائر كالقوانين والتشريعات، الحوافز والتسهيلات والإعفاءات والتسهيلات، الناتج المحلي الخام، النفقات الحكومية...الخ، بحيث أن الاستثمار الأجنبي يفسر ما يقارب 34% من التغيرات الحادثة في الاستثمار المحلي، أما النسبة المتبقية فتحكمها عوامل أخرى و التي سبق وأن أشرنا إليها.

هذا لا ينفي أن للاستثمار الأجنبي المباشر، أثر ايجابي ليس فقط على الاستثمار المحلي، بل له أثر كذلك في نقل التكنولوجيا، تحسين مستوى العمال، تحسين معدل النمو والتهوض بالتنمية، كذلك ساهم في تطوير القطاعات خاصة قطاع المحروقات لأنه القطاع الأكثر استقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

6. التوصيات:

ومن خلال النتائج المتوصل إليها توصى الدراسة بما يلي:

- على الحكومة الجزائرية سن قوانين محفزة أكثر للاستثمار المحلي، من أجل التحفيز والتشجيع والتأثير أكثر على استقطاب الاستثمارات الأجنبية .

-بخصوص القوانين الرامية لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر باعتباره عامل من العوامل الأساسية لدفع النمو الاقتصادي إلا أن هذه القوانين يجب أن تأخذ بعين الاعتبار أن الاستثمار الأجنبي هو مكمل للاستثمار المحلي وليس بديل، إذا السعي لسن قوانين مشجعة للثنين لا لإحداهما على حساب آخر.

- العمل على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات.

7. قائمة المصادر والمراجع

➤ الكتب:

- مطر، أحمد، 2004، إدارة الاستثمارات، دار وائل للنشر، عمان الطبعة الثالثة.
- أبو قحف، عبد السلام، 2003، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، مصر.

➤ المقالات في مجلة علمية:

1. مرابط، بلال، 2019، أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1986 إلى 2018-، مجلة العلوم التجارية، المدرسة العليا للتجارة، المجلد 18، العدد 01.
 2. -عماري، زهير، و بوزيدي، حافظ أمين ، 2018، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL) الفترة (1996-2014)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، جامعة بغداد، العدد الرابع والخمسون، العراق.
 3. لحول ، ابراهيم، و بومدين، حسين، 2018، دور السياسة الجبائية في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة مجاميع المعرفة، جامعة أبو بكر بلقايد، العدد 06.
 4. -هوام، جمعة و لمزاودة، عمار، 2014، أثر اعتماد معايير المحاسبة الدولية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية-دراسة قياسية-، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، جامعة القدس، العدد الرابع والثلاثون.
 5. -يحيات، مليكة، و دحماني، فاطمة، 2014، محور العلاقة القائمة بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية خلال 1998-2012، الجزائر تونس والمغرب، مجلة اقتصاد والاحصاء التطبيقي، المدرسة العليا للتطبيق والاحصاء، العدد واحد وعشرون.
- ### ➤ الرسائل الجامعية
6. قريد عمر، 2015، تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

8. الملاحق:

الجدول التالي يوضح تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي بالأسعار الحقيقية للسنة 1970- 2017

الجدول رقم 01: تدفقات الاستثمار الأجنبي والاستثمار المحلي 1970-2017

الوحدة: دولار

السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستثمار المحلي
1970	12139393,94	270064072,7
1971	228428,5714	681978120,4
1972	11347515	634372630,4
1973	8262000	568751275,2
1974	76176494,84	1124788470
1975	14458738,96	858334445,8
1976	19828782,38	814919213,7
1977	14884346,46	820642247,8
1978	7712437,955	785632664,9
1979	2263934,308	1246296576
1980	36633270,37	1738551873
1981	901221,5067	1119414122
1982	-8187866,075	2576177527
1983	69989,89263	3072556160
1984	98894,71641	2326486451
1985	37948,61707	1910712797
1986	429736,2054	1727655834
1987	498778,0893	2471590904
1988	2202176,436	2762714826
1989	1299567,639	1798101740
1990	20111,92749	1065203256
1991	449606,4469	562317949
1992	947278,8211	466206701,7
1993	0	707382985,5
1994	0	440547291,5
1995	0	433473054,1
1996	14454676,56	645311962,7
1997	45347339,01	1886182856
السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستثمار المحلي

2642790988	122541453,1	1998
4825917000	110224446,3	1999
38066408350	825856133,6	2000
3477070870	263395317,1	2001
12267445007	750897945,2	2002
4823274230	149423311,9	2003
7163944421	222588550,1	2004
23631189107	836198684,2	2005
15274795321	796452800,8	2006
12646359241	458477436,6	2007
13144981829	543080748,2	2008
11211260534	478804572,6	2009
17076856475	588169952,4	2010
16824452294	568328209,6	2011
9207035224	168746638,5	2012
27967813623	519902395,1	2013
33391287064	514996162,5	2014
17616508584	-112404405,4	2015
12716522652	256070976,2	2016
14504009692	214798852,2	2017